اللفظ المشترك بحاله الى العربية اما فوائح او باصرح لا لبيان اقسام مفهوم كلي قلنا
لانا نجد هذا الجزم وصحة التقسيم مع قطع النظر عن الوضع واللفظ ولفظ الوجود فلا نتوقف
الوجهان بالماهية والتشخص حيث يقع الجزم بان لعلة الحادث ماهية وتشخصا مع التردد في كونها
واجبا او ممكنا وينقسم كل منهما الى الواجب والممكن مع ان شيئا من الماهيات والتشخصات ليس
بمشترك بين الكل اجيب بان مطلق الماهية والتشخص ايضا مفهوم كلي مشترك بين الماهيات
والتشخصات المخصوصة فلا نقض وانما يرد لو ادعينا ان الوجودات متماثلة حقيقتها مفهوم الوجود
ولا خفاء في ان شيئا من الوجوه لا يدل على ذلك الثالث انه لو لم يكن الوجود مفهوما مشتركا لم يتم الحصر
في الموجود والمعدوم لانا اذا قلنا الانسان متصف بالوجود باحد المعاني او معدوم كان عند العقل
تجويز ان تكون متصفا بالوجود بمعنى آخر وينتقل الى ابطاله وهذا لا يتوقف على اتحاد مفهوم العدم
اذ على تقدير تعدده كان عدم الحصر اظهر لجواز ان لا يكون متصفا بالعدم بمعنى آخر فلذا عدلنا
عما ذكره القوم من ان مفهوم العدم واحد فلو لم يتحد مفهوم ما يقابله لبطل الحصر العقلي وجعلنا
اتحاد مفهوم العدم وجها رابعا تقريره ان مفهوم العدم واحد فلو لم يكن للوجود مفهوم واحد
لما كانا نقيضين ضرورة ارتفاعهما عن الوجود بمعنى آخر واللازم باطل قطعا فان قيل لا نسلم اتحاد
مفهوم العدم بل الوجود نفس الحقيقة والعدم رفعها فلكل وجود رفع يقابله قلنا سواء جعل
رفع الوجود بمعنى الكون المشترك او بمعنى نفس الحقيقة فهو مفهوم واحد بالضرورة وانما التعدد
بالاضافة فان قيل لا خفاء في ان الا انسان والا فرس والا شجر وغير ذلك مفهومات
مختلفة فاذا كان لفظ العدم موضوعا بازاء كل منها لم يتحد مفهومه قلنا الكل مشترك
في مفهوم لا وهو معنى العدم ولا نعني باتحاد المفهوم سوى هذا قوله وعلى الكل اي تنبيه
على زيادة الوجود على الماهية امور منها عام الوجود وثانيها في الماهية وذاتياتها الا وجه
السلب فانه يصح سلب الوجود عن الماهية مثل العنقاء ليس بموجود ولا يصح سلب الماهية
وذاتياتها عنها نفسها ثالثها الاكتساب للثبوت فان التصديق بثبوت الوجود للماهية قد
يفتقر الى الكسب والنظر كوجود الجن مثلا بخلاف ثبوت الماهية وذاتياتها رابعها اتحاد المفهوم
فان وجود الانسان والفرس والشجر مفهوم واحد هو الكون في الاعيان ومفهومات الانسان
والفرس والشجر مختلفة خامسها الانفكاك في التعقل فانا قد نتصور الماهية ولا نتصور كونها

الاستفادة الحمل فان حمل الوجود على الماهية المعلومة بالكنه يفيد فائدة غير حاصلة بخلاف حمل الماهية وذاتياتها

اما في الخارج فقط واما في الذهن فلانا لا نعلم ان التصور هو الوجود في العقل ولو سلم فبالدليل
ولو سلم فتصور الشيء لا يستلزم تعقل تصوره ولو سلم فيجوز ان يوجد في الخارج ما لا نعقله اصلا
وايضا نحن نصدق بثبوت الماهية وذاتياتها بمعنى انها من غير تصديق بثبوت الوجود العيني او
الذهني لها فانا نلاحظ النفس لمعنى التصور والتصديق وعبارة الاكثرين انا نتصور ماهية المثلث
ونشك في وجودها العيني والذهني ويرد عليها الاعتراض بانه لا يفيد المطلوب لان حاصله انا ندرك
الماهية تصورا ولا ندرك الوجود تصديقا وهذا لا ينافي اتحادهما واعلم ان هذه تنبيهات على
بطلان القول بان المعقول من وجود الشيء هو المعقول من ذلك الشيء فبعضها يدل على ذلك
في الواجب والممكن جميعا وبعضها في الممكن مطلقا وبعضها في صورة جزئية من الممكنات فلا يرد
الاعتراض على بعضها بانه لا يفيد الزيادة في الواجب والممكن جميعا وعلى بعضها بانه يختص بصور
جزئية من الممكنات والمثال الجزئي لا يصحح القاعدة الكلية وعلى الكل بانا انما نفيد تغاير الوجود
والماهية بحسب المفهوم دون الهوية قوله ومنع الغلاة سند اصحاب الغلاة سند على امتناع
زيادة وجود الواجب على ماهيته بوجوه حاصلها انه لو كان كذلك لزم محالات ١ كون الشيء
قابلا وفاعلا وسيجيء بيان استحالته ٢ تقدم الشيء بوجوده على وجوده وموصوفا لاستحالة
لا يحتاج الى ما ذكره الامام من انه يفضي الى وجود الشيء مرتين او الى التسلسل في الوجودات لان
الوجود المتقدم ان كان نفس الماهية فذاك والا فقد احال الكلام فيه وتسلسل ٣ امكان زوال وجود
الواجب وهو ضروري البطلان وجه اللزوم اما الاول فلان الماهية تكون قابلة للوجود من حيث
المعروضية فاعلة له من حيث الاقتضاء واما الثاني فلان الوجود يحتاج الى الماهية احتياج
العارض الى المعروض فيكون ممكنا ضرورة احتياجه الى الغير فيفتقر الى علة هي الماهية لا غير
لامتناع افتقار وجود الواجب الى الغير وكل علة فهي متقدمة على معلولها بالضرورة فتكون الماهية
متقدمة على الوجود بالوجود واما الثالث فلان الوجود اذا كان محتاجا الى الغير كان ممكنا فكان
جائز الزوال نظرا الى ذاته والا لكان واجبا لذاته هف وانما قلنا نظرا الى ذاته دفعا لما قيل
لا نسلم ان كل ممكن جائز الزوال وانما يكون كذلك لو لم يكن واجبا بالغير واجيب عن الاول بانا لا
نسلم استحالة كون الشيء قابلا وفاعلا وسيجيء الكلام على دليلها وعن الثاني بانا لا نسلم لزوم تقدم
الماهية على الوجود بالوجود وانما يلزم ذلك لو لزم تقدم العلة على المعلول بالوجود وهو ممنوع

Copyright © King Saud University